

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 8-12/6/2009

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع
الخارجي

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2009/6-D/1
19 May 2008
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء اجتماع المجلس التنفيذي بفترة كافية.

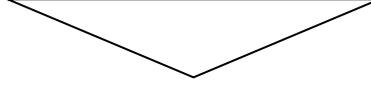
نائب المدير التنفيذي ورئيس الشؤون المالية: السيدة: G. Casar رقم الهاتف: 066513-2885

مدير الميزانية والبرمجة ونائب رئيس الشؤون المالية: السيد: S. OBrien رقم الهاتف: 066513-2682

رئيس فرع الحسابات العامة: السيدة: M. Bautista-Owen رقم الهاتف: 066513-2240

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*



يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي" (WFP/EB.A/2009/6-D/1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات

- 1- يسرّ المدير التنفيذي أن يقدم هذا التقرير المرحلي عن حالة تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات بخصوص عمليات المراجعة التي اضطلع بها.
- 2- وكما أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقد وافق المجلس التنفيذي على اقتراح الأمانة الرامي إلى تقديم تقرير موجز في كل دورة سنوية يعقدها المجلس (2008/EB.A/8).
- 3- ويتضمن هذا التقرير المرحلي تعليقات المراجع الخارجي للحسابات على التوصيات التي أبلغت الأمانة أنها قد استكملتها. ويشتمل هذا التقرير على الإجراءات التي اتخذتها الأمانة فيما يتعلق بالتقارير التالية لمراجعة الحسابات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي إلى المجلس في الفترة من يونيو/حزيران 2008 إلى أبريل/نيسان 2009 هي:
 - (1) "مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2006-2007" (WFP/EB.A/2008/6-A/1/3)؛
 - (2) "الإدارة من أجل النتائج: استعراض ثانٍ للتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج" (WFP/EB.2/2008/5-B/1)؛
 - (3) "النأهب لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)؛"
 - (4) مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي لسنة 2008 (WFP/EB.A/2009/6-A/1).
- 4- ومنذ دورة المجلس السنوية في 2008، تقدم الأمانة استجاباتها لجميع تقارير المراجعة الخارجية للحسابات في نفس الدورة التي تقدم فيها تقارير المراجعة هذه إلى المجلس. وفي هذا الصدد، أدرجت في هذا التقرير تقارير المراجعة الخارجية للحسابات التي قدمت الأمانة فيها استجابتها لها وورد الثلاث تقارير الأولى في الفقرة 3 وذلك لإطلاع المجلس على مدى ما نفذته الأمانة من توصيات المراجعة. وتود الأمانة أن تكرر أنها ملتزمة بكفالة تنفيذ توصيات المراجعة في الوقت المناسب.
- 5- وتلخص المصنوفة التالية التوصيات التي لم تكن قد نفذت بعد بتاريخ التقرير الأخير، كما تستكمل التوصيات التي نُفذت خلال فترة التقرير الحالية.

نسبة الإنجازات	ما أنجز في الفترة المشمولة بهذا التقرير	التوصيات التي كانت قيد التنفيذ بتاريخ التقرير الأخير	تاريخ التقرير	تقرير المراجعة
0	0	1	مايو/أيار 2005	تحديث شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)
100	1	1	يونيو/حزيران 2006	الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2004-2005): القسم الثالث
0	0	1	سبتمبر/أيلول 2007	هل استجابة عملية اللامركزية لاحتياجات البرنامج التشغيلية؟
100	10	10	أبريل/نيسان 2008	الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2006-2007): القسم الثالث
55	6	11	سبتمبر/أيلول 2008	الإدارة من أجل تحقيق النتائج: الاستعراض الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج
25	1	4	يناير/كانون الأول 2009	تقرير المراجع الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام ونجز 2
0	0	8	أبريل/نيسان 2009	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2008
50	18	36		المجموع

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
تحديث شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WFP/EB.A/2005/6-B/1/Rev.1)			
ملكية نظام المستعمل وإجراءات اختيار القبول			
	<p>ارتفعت كثيراً تغطية نظام ساب (SAP) لعمليات تسيير البرنامج، ويتعين استعراض تكلفة الصيانة والتحديث في نظام المعلومات. على أنه يُتوقع أن زيادة الصيانة في نظام ساب سيقابلها في النهاية تخفيض في التكاليف بسبب إيقاف العمل بنظم المتخلفات القديمة.</p>	<p>شملت مرحلة الاستراتيجية تقديراً عاماً للوفورات الممكنة في التكاليف في المقر وفي الميدان. وستستخدم الدراسة التحليلية في البناء على أساس التقديرات القائمة وتحديد الأهداف.</p> <p>سيستخدم الهيكل الإداري للتأكد من أن النطاق الذي تم انتقاؤه للتنفيذ والحلول التي وقع الاختيار عليها تركز على الحالات العملية التي عرضتها الأقسام المعنية.</p> <p>استكمل تقدير الوفورات الممكنة في التكاليف. وتم تحديد الغايات والأرقام المستهدفة للعملية خلال مرحلة التحليل. بدأت في مايو/أيار 2006 عملية تحديد الغايات والأهداف خلال مرحلة تحليل "ما سيكون عليه الوضع".</p> <p>سيتم استكمال مسودة العملية، وسوف تحدد نطاق تغطية شركة SAP وحجم التعديلات المطلوبة.</p> <p>سوف تكون الأمانة في وضع أفضل لتقدير تكاليف صيانة النظام عندما تنتهي مرحلة مخطط العمل والتصميم التفصيلي في مايو/أيار 2007.</p> <p>جرى تحديد مجال التطبيقات وعدد الثغرات التي تستلزم التسوية. وسيتم الانتهاء من ذلك بعد استنلاء نطاق المشروع والأعمال الجارية لإعادة تصميمه في أكتوبر/تشرين الأول 2007.</p>	<p>1-</p> <p>التوصية 8</p> <p>بغية التمكين من إجراء تقييم قائم على النتائج للفعالية والتي تقوم عملية التحسين بها من تحقيق هدفها في خفض التكاليف الشاملة للصيانة، نوصي بأن ينظر البرنامج فيما يلي: وضع تقديرات للوفورات المتوقعة في التكاليف نتيجة لخفض الاحتياجات من الموارد في المقر الرئيسي الناشئة عن التحسين، والتعاقد الخارجي المقرر على الأنشطة التي تستكمل حالياً داخل المنظمة؛ إعداد رقم مستهدف محدد لخفض تكاليف صيانة النظام التي يمكن في ضوءها تقدير التحسين.</p>





توصيات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني
	وحالما تنتهي هذه الأعمال ستمكن الأمانة من إجراء تقدير شامل لتكاليف نظام الصيانة.		
الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2004 - 2005) : القسم الثالث (WFP/EB.A/2006/6-A/1/3)			
التسيير والرقابة الداخلية			
<p style="text-align: center;">2-</p> <p style="text-align: center;">التوصية 1</p> <p>بغية تعزيز استقلال لجنة المراجعة وضمان الاتساق الوثيق بين ترتيبات البرنامج والأساليب المثلى للتسيير، أوصي بأن يعترف المجلس التنفيذي رسمياً بدور لجنة المراجعة ومهمتها.</p>	<p>كما ذكر المراجع الخارجي، يعتزم المدير التنفيذي تعزيز إدارة البرنامج بزيادة عدد الأعضاء الخارجيين في لجنة المراجعة. وتوصية المراجع الخارجي موجهة إلى المجلس التنفيذي وسوف تتصرف الأمانة في ضوء توجيهات المجلس التنفيذي.</p> <p>لا تخطط الأمانة لاتخاذ أي إجراء ريثما ينظر المجلس التنفيذي في الأمر.</p>	<p>بناء على طلب من المجلس التنفيذي ، قدم مراجع الحسابات الخارجي إلى رئيس المجلس في 10 أبريل/نيسان 2008 ورقة مشورة تضمنت توصيات حول ترتيبات لجنة المراجعة في البرنامج. وقد قدمت إلى المجلس للنظر فيها في دورته العادية الأولى في 2009 (WFP/EB.1/2009/6-B/1). وفي الدورة نفسها، أقر المجلس إنشاء لجنة المراجعة في البرنامج باعتبارها هيئة استشارية مستقلة مسؤولة أمام المجلس والمدير التنفيذي. كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.1/2009/6 (A, B, C,) (D)/2) ولجنة المالية في البرنامج (WFP/EB.1/2009/6 (A, B, C, D)/3).</p> <p>وتُعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>تمت معالجة توصيتنا بصورة كافية من خلال قرار المجلس التنفيذي قبول ورقة مراجع الحسابات الخارجي والتوصيات الواردة فيها وإقرار لجنة المراجعة وقبول التقارير من رئيسها.</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
هل استجابة عملية اللامركزية لاحتياجات البرنامج التشغيلية؟ (WFP/EB.2/2007/5-C/1)			
مدى كفاية التوجيهات بشأن الرقابة ومسؤوليات الإدارة			
	<p>اضطلعت الأمانة بالأعمال والمشاورات الأساسية الضرورية لتوضيح أدوار كل من المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في تنفيذ العمليات ودعمها. وستعكس هذه الأدوار والمسؤوليات في الخطة الإدارية للفترة 2010-2011.</p>	<p>سيجري وفقاً للتوصية استعراض الخطوط التوجيهية القائمة بشأن إطار الإشراف الإداري المشار إليه في توجيه إدارة العمليات المعنون "خطوط توجيهية بشأن الهيكل النموذجي، وتعريف الوحدات، وتوزيع المهام وتخصيصها، وتدفق العمل، وتفويض السلطات في مكاتب إدارة العمليات" (OD 2000/004 المؤرخ في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2000) والاستعراض اللاحق في "تقرير بشأن استنتاجات استعراض العمليات" المؤرخ في أبريل/نيسان 2005.</p> <p>وتلتزم الأمانة استكمال تعديل المبادئ الأساسية القائمة المتعلقة بإطار الرقابة الإدارية إلى جانب الإصدارات ذات الصلة بالموعد المحدد في ديسمبر/كانون الأول 2008.</p> <p>أجرت الأمانة مناقشات مع المديرين المعنيين كما يجري الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لاستعراض المبادئ الأساسية القائمة المتعلقة بإطار الرقابة الإدارية، وفقاً لتوصية مراجعة الحسابات.</p>	<p>التوصية 2</p> <p>نوصي الأمانة بوضع أطر محسنة للرقابة الإدارية، يجري الاتفاق بشأنها ما بين المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية واستعراضها من قبل شعبة خدمات الإشراف، التي:</p> <p>(1) توفر مسؤوليات واضحة ومتناسكة للإشراف الإداري بما يشمل العمليات الإقليمية والقطرية؛</p> <p>(2) إدامة رقابة إدارية ملائمة ومستقلة على المشروعات الإقليمية.</p>
الحسابات المراجعة لفترة السنتين (2006-2007): القسم الثالث (WFP/EB.A/2008/6-A/1/3)			
مسائل التسيير والإدارة – إدارة المخاطر			
<p>ستقوم المراجعة الخارجية للحسابات (ولجنة المراجعة) برصد سير ترتيبات إدارة المخاطر في الممارسة العملية.</p>	<p>أنشئت شعبة إدارة الأداء والمساءلة للمضي قدماً بتنفيذ استراتيجية إدارة مخاطر المنظمة وتعميمها في البرنامج كله، مما يرتبط بتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2008-2011.</p>	<p>تتفق الأمانة مع التوصية وسوف تواصل السعي إلى تحقيق الإدارة المترابطة من خلال زيادة التوجه الرسمي نحو تطبيق آلية إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.</p> <p>وتحدّد سياسة إدارة المخاطر في البرنامج هدف إدارة المخاطر. وتم نشر خطوط توجيهية</p>	<p>التوصية 1</p> <p>نشجّع الأمانة على مواصلة متابعة الإدارة المترابطة للمخاطر وتقدير الأداء والمتطلبات التشغيلية وفقاً لجدول أعمال</p>



تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>ومنذ إنشاء الشعبة في ديسمبر/كانون الأول 2008، تم اتخاذ خطوات ملموسة لاستعراض إدماج إدارة مخاطر المنظمة في عمليات تسيير البرنامج الأساسية. كما أقر المدير التنفيذي إنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر ستوفر التوجيه فيما يتعلق بتحديد مخاطر المنظمة وترتيب أولوياتها والتخفيف منها، وستعرض المخاطر التوجيهية التي تصاعدت عبر المكاتب الإقليمية. وسيُجرى استعراض وتحديث لملاحم مخاطر المنظمة خلال الاجتماع الأول للجنة إدارة مخاطر المنظمة في 2009.</p> <p>ويجري العمل على وضع اللمسات الأخيرة على تعميم سيتابع مسألة تحديد دور إدارة مخاطر المنظمة ومسؤوليتها في إطار المساءلة في البرنامج، وذلك قبل إصداره. كما عُقدت حلقة عمل في مارس/آذار 2009 لاستعراض المنظورات المشتركة بين الإدارات حول قيمة إدارة مخاطر المنظمة في البرنامج ومستويات الحفز فيها. وتُعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>وأجريت دورات تدريبية في البرنامج ككل لتفعيل عملية تطبيق إدارة المخاطر بصورة منهجية وفي إطار استباقي.</p> <p>ويجري تجميع الملاحم العامة للمخاطر المؤسسية بمشاركة من جميع المستويات في البرنامج لفهم المخاطر التي يواجهها البرنامج على المستوى الكلي والإجراءات المتخذة للوصول بتلك المخاطر إلى أدنى مستوياتها. وسوف يصدر المدير التنفيذي تعميماً يحدد المسؤولية الإدارية عن إدارة المخاطر على جميع المستويات خلال الربع الثاني من عام 2008. كما سيتم إنشاء لجنة داخلية لرصد إدارة المخاطر وإدارة الأداء.</p>	<p>إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة.</p>	
<p>يرى مراجع الحسابات الخارجي أن تبديل موظفي المناصب الرئيسية استمر في طرح التحديات أمام البرنامج. وقد أحطنا علماً بتعليقات الأمانة ونشجع على استمرار النظر الجاري في الوظائف الرئيسية، ريثما يتم اختيار بديل دائم.</p>	<p>اعتبرت هذه التوصية مكتملة عندما قدمت الاستجابة الأولية عليها، وليس هناك من حاجة لاضطلاع الأمانة بأية تدابير في هذا الصدد. بيد أنها ستتابع التأكد من أن مسؤوليات الوظائف الرئيسية مغطاة بصورة كافية.</p>	<p>وتتبنى الأمانة نهجاً لتخطيط تعاقب الموظفين بما يتيح تحديد الموظفين الداخليين القادرين على تحمّل مسؤوليات أكبر حتى على المستويات العليا. وقامت الأمانة خلال عام 2004 و عام 2006 بإجراء تقييم سري لأداء وإمكانات مديري المستوى المتوسط؛ واستخدمت نتائج التقييم لتحديد المرشحين للمناصب العليا، والتركيز على فرص تنميتهم. وأجري تقييم مماثل للمديرين من رتبة مدير - 1 ومدير - 2 بهدف تحديد الموظفين للتعاقب في وظائف</p>	<p>التوصية 2</p> <p>نوصي الأمانة باتخاذ خطوات لكفالة التخطيط الملائم لتعاقب الموظفين بغرض التصدي للأثار المتوقعة من انتهاء خدمة الموظفين ذوي الخبرة في الأمانة؛ وإتاحة شغل الوظائف الرئيسية حيثما أمكن للتخفيف</p>	<p>-5</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
		<p>المستويات العليا. كما استخدمت النتائج لتزويد المدير التنفيذي بصورة عامة عن فريق الإدارة العليا.</p> <p>وسوف تظل الأمانة تعاني خروج الموظفين غير المتوقع من الخدمة وستضع عملية دقيقة لتخطيط تعاقب الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة، وبخاصة على المستويات العليا. على أن إجراءات الاختيار في وظائف معيّنة تتطلب تدخل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة مما يزيد من تعقد تخطيط تعاقب الموظفين على ذلك المستوى. وفي حالة وجود ثغرة بين خروج أحد كبار الموظفين وتعيين بديلاً له فإن الأمانة ستحرص على التغطية الملائمة للمسؤوليات التي تقتضيها الوظيفة.</p>	<p>من آثار ترك الخدمة أو الانتقال بين منظمات الأمم المتحدة.</p>	
<p>تمت معالجة توصيتنا بصورة كافية من خلال تقديم الأمانة لاستجابتها على توصياتنا في نفس دورة المجلس التي يُقدم فيها تقرير مراجعة الحسابات. وتُعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>منذ أن قدم مراجع الحسابات الخارجي هذه التوصية، دأبت الأمانة على تقديم الاستجابات لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي في نفس الدورة التي يُقدم فيها تقرير مراجعة الحسابات إلى المجلس.</p>	<p>أحرزت الأمانة تقدماً كبيراً في كفاءة الاستجابة في الوقت المناسب لتوصيات المراجع الخارجي في تقارير تعرضها على المجلس للنظر فيها، وقد سعت إلى تقديم ردودها في نفس دورة المجلس.</p> <p>على أن الأمانة تقر بأن توقيت التقارير يفضي أحياناً إلى تأخر تقديم ردودها. وسوف تتفق الأمانة مع المراجع الخارجي على أطر زمنية تتلقى خلالها الأمانة تقارير المراجعة الخارجية لعرضها على المجلس في الوقت المحدد بما يسمح بإعداد ردودها وعرضها على المجلس في نفس الدورة.</p>	<p>التوصية 3</p> <p>نوصي المجلس التنفيذي بالنظر في مدى ملائمة التماس موقف الأمانة ورددها الأولي على توصيات المراجعة أثناء نظر المجلس في تقارير المراجعة الخارجية من أجل إقامة حوار مفيد وتحسين المساءلة.</p>	<p>-6</p>
النتائج المواضيعية المستخلصة من التغطية الميدانية-تقارير شهرية				
<p>تمثل التقارير الشهرية لأداة التتبع ضوابط إدارة مالية رئيسية تمكن من الرقابة الإقليمية والرقابة من المقر.</p>	<p>ساعد تنفيذ أداة التتبع على ممارسة الأمانة لدورها الرقابي وسيستمر استخدام هذه الأداة لتقييم أداء مكاتب البرنامج</p>	<p>توفّر تقارير المراقبة الشهرية التي وضعتها الأمانة معلومات كافية لقياس الأداء من حيث حسن التوقيت ودقة المعاملات المسجلة في سجلات البرنامج. وقد وضعت هذه التقارير</p>	<p>التوصية 4</p> <p>نشجع الأمانة على مواصلة وضع أهداف للأداء على أساس النتائج استناداً إلى</p>	<p>-7</p>



توصيات المراجع الخارجي		استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني
المؤشرات المالية الرئيسية المسجلة في التقارير المالية الشهرية والية التتبع التي يمكن على أساسها تقييم أداء المقر الرئيسي والإدارة الإقليمية.		تشمل الحسابات التي تُعتبر حاسمة لكفالة سلامة المعاملات المسجلة في المكاتب الميدانية. على أن الأمانة ستواصل تحسين تلك الأدوات لاستخدامها في قياس الأداء على مستوى المقر وفي الميدان.	الميدانية. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.	ونحن نشجع القيام باستعراض دوري للمؤشرات المالية في الأداة للحفاظ على التركيز على المخاطر المالية للمنظمة.
الإدارة المالية				
8-	التوصية 5 نوصي الأمانة بمواصلة جهود الاسترداد الفوري للتكاليف من الشركاء المتعاونين.	ستوسّع الأمانة من إجراءاتها بشأن استرداد السلف في الوقت المناسب لتشمل استرداد التكاليف من الشركاء المتعاونين لكفالة زيادة السرعة والدقة في تسجيل المعاملات. وقد بدأ العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في يناير/كانون الثاني 2008؛ ويمثل استرداد السلف في الوقت المناسب مسألة بالغة الأهمية للامتثال لتلك المعايير.	ترصد الأمانة بصورة متواصلة حالة جميع الحسابات من خلال أداة المتابعة بالإضافة إلى تدابير الرصد التي يؤديها كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. والهدف من ذلك هو ضمان دقة الحسابات واستكمالها. وستستمر تدابير الاسترداد بالنسبة للحسابات المتأخرة. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.	تمت معالجة توصيتنا من خلال رصد الأمانة لاسترداد التكاليف العالقة باستخدام أداة التتبع.
9-	التوصية 6 نوصي الأمانة بتحديد مستوى ملائم من التخطيط المنظم لعمليات الشراء على المستوى الإقليمي حيثما يكون ذلك فعالاً من حيث التكلفة.	تتفق الأمانة مع التوصية وسوف تكفل الالتزام الدقيق بالتخطيط للملائم لجميع جوانب عمليات الشراء. وتتوقع الأمانة أن يسفر تحسين تخطيط الشراء عن زيادة كفاءة التكاليف. وأسفرت بعض إجراءات الشراء من قبل عن تحمل البرنامج لأسعار أعلى بسبب تأخر توفر التمويل، ولكنه تصدى لهذه المسألة من خلال إدخال صندوق رأس المال العامل وغيره من آليات التمويل. وسيتم الوفاء بمتطلبات المشروعات بسرعة أكبر وطريقة تتسم بكفاءة التكلفة وذلك بفضل المبادرات الأخرى، مثل نموذج العمل الجديد ومشروع تحسين سلاسل الإمداد، التي اتخذت	أدى تعزيز آلية تمويل السلف واقتران ذلك بتنفيذ مشروع تحسين سلاسل الإمداد إلى تعزيز تخطيط المشتريات وتنفيذ الشراء في الوقت المناسب. كما مكن من تحقيق قدر من التعاقد على التوريد المسبق ومن القيام بتمركز المخزونات المسبق في المستودعات. وأدى هذا كله إلى تحسين قدرة البرنامج على تلبية احتياجات المستفيدين بصورة فعّالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب.	تمت معالجة توصيتنا من خلال تعزيز آلية تمويل السلف ومشروع تحسين سلاسل الإمداد.



توصيات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني
	في عام 2007.	وتُعتبر هذه التوصية مكتملة.	
التقارير المالية والرقابة الداخلية			
10- التوصية 7 نعيد التأكيد على التوصية التي تقدمنا بها بعد مراجعتنا للكشوف المالية لعام 2006 بشأن إمكانية نظر الأمانة في تقصير المدة النهائية لتسجيل الإيرادات والمصروفات بعد نهاية كل عام وقبل إقفال السجلات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية.	تعرب الأمانة عن تقديرها لاعتراف المراجع الخارجي بجهودها في تحسين الرقابة الإدارية على إعداد الكشوف المالية للفترة 2006-2007 وكفالة تخصيص الإيرادات والمصروفات للفترة المحاسبية الملانمة. وتقبل الأمانة توصية المراجع الخارجي بشأن تقليص فترة تسجيل الإيرادات والمصروفات بعد نهاية كل عام. وتعكس موافقة الأمانة على التوصية تجربتها في الفترة 2006-2007 التي كشفت عن تحسن الاستعداد والقدرة بين المكاتب الميدانية لكفالة التسجيل الكامل والدقيق والفوري للمعاملات المالية.	في أعقاب توصية مراجع الحسابات الخارجي، تم الالتزام بموعد نهائي أقرب فيما يتعلق بإقفال السجلات المالية لعام 2008. وأدت التحضيرات التي أجرتها الأمانة خلال السنتين الماضيتين لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2008 إلى تمكين مكاتب البرنامج في المقر وعلى الصعيد الميداني من الوفاء بالمتطلبات الصارمة لإقفال الحسابات بموجب هذه المعايير. ويعد الرأي الصادر بدون تحفظات عن مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشوف المالية لعام 2008 مؤشرا على دقة الحسابات واكتمالها في جميع جوانبها المادية، وعلى أنها أعدت بالامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتُعتبر هذه التوصية مكتملة.	يشهد الرأي الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي على النتيجة النهائية للإجراءات المالية وليس على طبيعة الإجراءات نفسها ونوعيتها. ونحن نشجع الأمانة مجدداً على استعراض الموعد النهائي المخطط له فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية لسنة 2009.
التقدم المحرز في إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – تغيير طريقة العرض في عام 2007			
11- التوصية 8 نشجع الأمانة على مواصلة تقدمها نحو تحقيق الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد الكشوف المالية، وهو	تعرب الأمانة عن تقديرها للتعليق الذي أبداه المراجع الخارجي وتشجيعه فيما يتعلق بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف تساعد التحسينات التي أدخلتها الأمانة منذ عام 2006 كجزء من الانتقال نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	كما ورد في تعليق الأمانة على التوصية السابقة، أعدت الكشوف المالية لسنة 2008 بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تم الامتثال من حيث الأساس في	يؤكد رأي المراجعة الواضح بشأن الكشوف المالية لسنة 2008 أن الأمانة قد عالجت توصيتنا.

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<p>ويتابع تقريرنا المرافق للكشوف المالية والمقدم إلى هذا المجلس النظر في مراجعتنا للكشوف المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.</p>	<p>جميع مكاتب البرنامج لتثبيت النفقات على أساس مبدأ التسليم، الأمر الذي كان يمثل الخطر الرئيسي المتوقع في ذلك الوقت أمام إقبال الحسابات بصورة ناجحة. وتحقق ذلك بفضل التدريب المستمر والإرشاد المتواصل الذي قدمته الأمانة للوحدات المعنية كجزء من التحضير للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>على كفاءة نجاح تطبيق المعايير في عام 2008 وما بعدها. ويعد إعداد الحسابات للفترة 2006-2007 على أن المكاتب التابعة للبرنامج قد استوعبت تماماً وقامت بالتصدي لخطر رئيسي كان يواجه التطبيق الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو تسجيل المصروفات على أساس السلع والخدمات المقدمة. وأدخل العديد من التحسينات على السياسة المحاسبية خلال عام 2006 بغرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2008: (1) الإقرار بالمصروفات على أساس مبدأ التسليم؛ (2) التسجيل الكامل للالتزامات المتعلقة بالموظفين؛ (3) الإعداد السنوي للكشوف المالية. وسوف تواصل الأمانة نقل المعرفة وبناء القدرات والنهوض بالضوابط الداخلية لكفاءة الامتثال الكامل للسياسة الجديدة بشأن إقرار المصروفات. وتدرس الوثيقة "معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2008-2009)" المقدمة للمجلس في دورته السنوية لعام 2008 خيارات تمويل التزامات الموظفين غير الممولة.</p>	<p>ما ساعد بالفعل على تحسين النظر في خصوم الموظفين غير الممولة واتجاهات الزيادة في تكاليف الموظفين؛ وتحسين مطابقة النفقات مع الخدمات المقدمة والتمويل المرتبط بها.</p>
التدليس والإكراهات والمبالغ المشطوبة والالتزامات الطارئة			
<p>عالجت الأمانة هذه التوصية. وتسجل الكشوف المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حركة المقبوضات المشكوك فيها، مما سيساعد في تقييم المجلس لمعدلات استرداد التمويل.</p>	<p>ترصد الأمانة المؤشرات المالية على أساس دوري من خلال أداة التتبع لكفاءة دقة الحسابات واستكمالها. وفي حين أن شطب المبالغ يُستخدم من حين لآخر، فقد انخفضت المبالغ المشطوبة خلال 2008 إلى حد كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>أحرزت الأمانة تقدماً كبيراً منذ عام 2006 في تصفية المقبوضات المستحقة منذ مدة طويلة؛ وسوف يساعد ذلك باستمرار على كفاءة تسجيل المعاملات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد ساعد الأخذ بأدوات الرقابة الإدارية في رصد الحسابات مكاتب البرنامج على تحقيق هذا الهدف. وتعزز الأمانة تكثيف عملية تصفية المقبوضات المستحقة لكفاءة استرداد التكاليف؛ ولن يستخدم شطب المبالغ إلا كملأذ أخير.</p>	<p>التوصية 9 -12 نشجع الأمانة على كفاءة سرعة تصفية المقبوضات المستحقة منذ أمد بعيد للحد من مخاطر شطبها بعد ذلك بسبب عدم توفر وثائق كافية لتحليل التمويل واسترداده بالكامل.</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
<p>عالجت الأمانة هذه التوصية. وتبلغ الكشوف المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن الخسائر في السلع بعد التسليم التي تم تحديدها في 2008 (المذكرة 9).</p>	<p>دأبت الأمانة على إبلاغ المجلس على أساس سنوي عن خسائر ما بعد التسليم، بما في ذلك ما يُسترد من هذه الخسائر. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>تواصل الأمانة التحقيق في الجوانب القانونية التي ينطوي عليها استيلاء أحد الحكومات على سلع البرنامج وذلك بغرض تقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بحسم هذه المسألة.</p>	<p>13- التوصية 10 W توصي بتسجيل جميع خسائر السلع في التقرير السنوي عن خسائر ما بعد التسليم الذي يُعرض على المجلس للتنفيذ، على أن يتم الإبلاغ عن أي إجراء ينجح في استرداد خسائر معينة في التقارير اللاحقة المتعلقة بخسائر ما بعد التسليم.</p>
<p>استجابة الأمانة لتقرير المراجع الخارجي بشأن الإدارة من أجل تحقيق النتائج: الاستعراض الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج (WFP/EB.2/2008/5-B/1)</p>			
<p>تحديد الأهداف والحصائل والنواتج والمؤشرات</p>			
<p>تمت معالجة توصيتنا من خلال موافقة المجلس على إطار النتائج الاستراتيجية.</p>	<p>أقر المجلس خلال دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2009 إطار النتائج الاستراتيجية. والإطار الذي جرى توزيعه في يناير/كانون الثاني 2009 يتضمن مستويات فرعية لنتائج يمكن قياسها (النواتج والحصائل) ومؤشرات مرتبطة بها يمكن من قياس أداء مستويات البرنامج والإبلاغ عن ذلك. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>تعتقد الأمانة أن الأهداف الاستراتيجية التي أقرها المجلس توفّر توجيهات كافية لوضع أهداف وحصائل ونواتج على المستويات الأخرى. وتتفق الأمانة مع التوصية، وقد قامت بإدخال مستوى فرعي من الأهداف التي يمكن قياسها من أجل قياس أداء البرنامج. ويعكس إطار النتائج الاستراتيجية (2008-2011) تلك التغييرات.</p>	<p>14- التوصية 1 عند مراجعة وتكييف الخطة الاستراتيجية، يمكن للأمانة والمجلس التنفيذي النظر في مراجعة الأهداف الاستراتيجية لتوضيح أدوارها التي تعكس طموحات شاملة؛ والنظر في تحديد مستوى للأهداف، تحت الأهداف الاستراتيجية الحالية، بحيث يمكن للبرنامج قياس أداؤها.</p>
	<p>تتواصل المشاورات الداخلية حول صياغة الأهداف الإدارية بغية تجميع الخطة الإدارية للفترة 2010-2011 التي ستقدم</p>	<p>بالنظر إلى تعقد ربط الأهداف الإدارية بأهداف استراتيجية معينة فإن الأمانة تعترم إعادة تحديد الأهداف الإدارية الحالية لمواءمتها مع نظام قياس النتائج الذي يجري وضعه حالياً</p>	<p>15- التوصية 2 يمكن للمجلس التنفيذي والأمانة النظر في وضع أهداف إدارية تصب في الأهداف</p>



توصيات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني
	الاستراتيجية المحددة، وذلك مثلاً من خلال إدماجها في إطار المستوى الجديد من الأهداف الواردة في التوصية 1.	إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.	
16- التوصية 3 يمكن للأمانة بعد الانتهاء من وضع خططها الاستراتيجية الجديدة للفترة (2008-2011)، النظر في استغلال الفرصة لتحديث خلاصة المؤشرات، من خلال، مثلاً تنقيح المؤشرات حتى تركز بوضوح على القياس الكامل لأداء البرنامج مقابل أهدافه.	تعتقد الأمانة أن هناك قيمة كبيرة في تحديث خلاصة المؤشرات وأنه يمكن توسيع أجزاء منها للمساعدة على قياس أداء البرنامج وإثباته تماماً مقابل الأهداف. وسوف تقوم الأمانة بتحديث خلاصة المؤشرات الحالية بعد إقرار إطار النتائج الاستراتيجية (2008-2011).	تم تحديث خلاصة المؤشرات لتعكس إطار النتائج الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية 2008-2011. وخلاصة المؤشرات متاحة في دليل توجيه البرامج وكذلك إلكترونياً على موقع الشبكي الداخلي للبرنامج كوثيقة من نوع Wiki. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.	تمت معالجة التوصية بتحديث خلاصة المؤشرات.
قياس الأداء والإبلاغ عنه مقابل الأهداف والحصائل والنواتج			
17- التوصية 4 يمكن للأمانة النظر في مواصلة تطوير وثائق المشروعات بحيث تشمل تفاصيل عن النواتج والحصائل التي سيحققها المشروع، وكيفية قياسها (أي المؤشرات)، والأهداف السنوية للتنفيذ التي يمكن رصدها في التقارير الموحدة لكل مشروع.	تتفق الأمانة مع التوصية، وتلتزم بوضع وثائق للمشروعات بحيث تشمل تفاصيل النواتج والحصائل والأهداف لتيسير قياس النتائج والإبلاغ عنها في التقارير الموحدة عن المشروعات. ويلزم من المكاتب القطرية تحديد أطر قياس الحصائل والنواتج في وثائق المشروعات. وفيما يتعلق بوثائق الاستراتيجيات القطرية الجاري وضعها فإنها ستستند إلى النتائج؛ ويجري إعداد مذكرة توجيهية لهذا الغرض كما ستوضع قائمة مرجعية لتقييم الإدارة القائمة على النتائج للمساعدة على تصميم ورصد المشروعات.	يُتبع في تصميم جميع وثائق المشروعات إطاراً منطقياً يحدد النواتج والحصائل التي يتعين تحقيقها خلال تنفيذ المشروع. وتقوم اللجنة استعراض البرامج والمشروعات بالتأكد من أنها تتضمن الأطر المنطقية التي تشمل على حصائل المشروع ونواتجه ونتائجه التي سيقاس عليها أداء المشروع. وقد أعدت قائمة مرجعية لتقييم الإدارة القائمة على النتائج لتوجيه المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية أثناء تصميم	سنقوم باستعراض مشروع ميداني رئيسي وتقديم تقرير عنه، على النحو المبين في برنامج عملنا المقدم إلى المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2008 (-/5/2008/EB.2/WFP/EB.2/2008/5-). (C). وسيهدف التقرير إلى توفير دروس مستفادة للمنظمة كلها من تقييم التخطيط والإبلاغ في المشروع.

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>المشروعات ولتقييم المشروعات المصممة حديثاً من حيث كونها موجهة نحو النتائج. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>			
	<p>سيجري في الربع الأخير من عام 2009، وبما يتماشى مع المخطط الزمني للإبلاغ، إدخال تغييرات على هيكل البرنامج التطبيقي لاستخدام الاتصالات في جمع البيانات (DACOTA). وستوفّر للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية الجهود الجارية لبناء القدرة على الرصد والتقييم، وذلك من خلال التدريب الرسمي وغير الرسمي والتدريب أثناء العمل والمناقشات الثنائية والبعثات الميدانية في 2009. وستصدر في الربع الثالث من 2009 مذكرات توجيهية عن قياس الحصائل ورصدها والإبلاغ عنها.</p>	<p>تعترف الأمانة بالحاجة إلى تحسين رصد أداء المشروعات وقياس الحصائل. ويشمل العمل الجاري لتحسين أدوات الرصد والتقييم اعتماد قياس النتائج. وسوف يتواصل تنسيق أدوات التقييم وتحليل هشاشة الأوضاع بفرض تحسين قياس الحصائل والإبلاغ عنها في التقارير الموحدّة عن المشروعات. وتتعاون الأمانة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء لتطوير أساليب جمع البيانات المتعلقة بالحصائل وتوثيق التقدّم المحرز في تحقيق حصائل التدخلات المشتركة بين العديد من الوكالات. وسوف يتحسن نظام قياس الحصائل من خلال استعراضات الأداء التي تجريها الإدارة العليا وتكملها التقييمات الذاتية والتقييمات التي تجريها أطراف أخرى مستقلة. وتلتزم الأمانة بكفالة ما يلي: (1) تنقيح شكل استعراضات حصائل المشروعات والإبلاغ عنها؛ (2) بناء القدرات في مجال قياس الحصائل، ورصدها والإبلاغ عنها؛ (3) وضع وإصدار مذكرات توجيهية بشأن قياس الحصائل ورصدها والإبلاغ عنها.</p>	<p>التوصية 5 18- حققت الأمانة تحسينات في رصد أداء المشروعات منذ إدخال التقارير الموحدة للمشروعات، ولكنها قد ترغب في إمكانية اتخاذ خطوات أخرى لتحسين عملية رصد الحصائل.</p>	
	<p>تم خلال دورة المجلس العادية الثانية في 2008 إقرار سياسة التقييم، وهي تحدد عدد التقييمات التي يتعين القيام بها. وعملية الاختيار (وهي أيضاً محددة في سياسة التقييم)</p>	<p>توافق الأمانة على أنه من الحيوي لنجاح الإدارة القائمة على النتائج وضع سياسة تقييم واقعية، وقد اتخذت خطوات لتحسين السياسة الحالية. ويقترح المشروع المنقح لهذه السياسة تقييم 30 عملية سنوياً، منها 10 عمليات يتولى إجرائها مكتب التقييم و20 عملية تقييم لا مركزية. وسوف تُعرض الدروس المستفادة في تقرير سنوي (انظر التوصية 10) وسوف</p>	<p>التوصية 6 19- عند وضع سياسة جديدة للتقييم، قد تنتظر الأمانة في عدد التقييمات التي يمكن إجراؤها عملياً وتتعهد بعدم إجراء إلا ما هو قابل للتحقيق. ومن المثالي أن تنص السياسة</p>	

توصيات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني
<p>الجديدة على نشر التقييمات بشكل متكافئ لإفصاح أكبر مجال ممكن للتعلم بين المشروعات والبلدان والأقاليم.</p>	<p>تكمّل الممارسات السليمة المحددة من خلال الرصد (انظر التوصية 7). أنظر خطط تنفيذ التوصيتين 7 و 10.</p>	<p>موضوعه بحيث تكفل بأن تكون عينة العمليات تمثيلية (جغرافياً ومن حيث الفئة والحجم) بقدر الإمكان. ومن الضروري إجراء ما مجموعه 30 تقييماً لضمان كفاية حجم العينة للقيام بتحليلات مسائل المنظمة ولكفالة التمكن فيما بعد من التعلم بصورة معقولة. وقد عمم مكتب التقييم تقريره السنوي عن التقييم في فبراير/شباط 2009. ويسلط التقرير الأضواء على النتائج المشتركة (أوجه القوة والضعف) وهو بذلك يسهم في عملية التعلم. إضافة لذلك، أطلق المكتب في 2008 مبادرة لتحسين استخدام نتائج التقييم لأغراض التعلم المؤسسي. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>تكمّلت هذه التوصية بموافقة المجلس على سياسة التقييم. ونحن نشجع الأمانة على ضمان استمرار تنفيذ التقييمات الثلاثين التي تهدف إلى تحليل مسائل المنظمة وتقديم الدروس على المستوى العالمي.</p>
<p>20- التوصية 7 قد يكون من المفيد للأمانة تحديد جميع الممارسات السليمة المعمول بها في رصد الأداء في البرنامج وتقاسمها مع الشعب الأخرى والمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، بدلاً من توقع استحداث أساليب لإدارة الأداء في كل مجال من مجالات العمل ورصد الموارد لذلك.</p>	<p>تعتقد الأمانة أنه من المهم تحسين رصد الأداء، وقد قامت بذلك مؤخراً من خلال النهج المشترك للرصد والتقييم. وتنفاسم وحدة تنسيق الإدارة القائمة على النتائج وشعبة تصميم ودعم المشروعات والممارسات السليمة المتعلقة بقياس ورصد الأداء في البرنامج من خلال حلقات العمل والمواد التوجيهية والتعليمية التي تُنشر في الموقع الشبكي الداخلي. وسوف تقوم الأمانة بإدخال أدوات تراعي الممارسات السليمة لكفالة رصد الأداء في الوقت المناسب وبطريقة منسقة، والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالنتائج في البرنامج بأسره. وسوف تظل هذه التدابير تشكل جزءاً من بناء القدرات لتحسين الإدارة القائمة على النتائج في الأمانة. وسوف تنفذ الأمانة نظام معلومات إدارة الأداء وستعتمد الأدوات المعدلة للتعلم في مجال الإدارة القائمة على النتائج.</p>	<p>يجري العمل حالياً على وضع أدوات للتعلم الإلكتروني في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وقد نُفذت في اثنين من المكاتب القطرية حلقات عمل تدريبية على الإدارة القائمة على النتائج، يدفعها الطلب، وهي ترمي إلى زيادة القدرة على تخطيط العمل، وتحسين فهم مصطلحات الإدارة القائمة على النتائج وأدواتها. وسيتم التخطيط لوضع برنامج شامل للتدريب على إدارة الأداء وسينفذ في النصف الثاني من 2009 وما بعد ذلك بغية متابعة تعزيز وتدعيم القدرة على إدارة الأداء في البرنامج. وتعمل الأمانة حالياً على استكشاف نهج وأداة لإدارة الأداء</p>	<p>تكمّلت هذه التوصية بموافقة المجلس على سياسة التقييم. ونحن نشجع الأمانة على ضمان استمرار تنفيذ التقييمات الثلاثين التي تهدف إلى تحليل مسائل المنظمة وتقديم الدروس على المستوى العالمي.</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>من المناسب اعتمادهما وذلك بهدف تنسيق تخطيط الأداء وتحليله وتقديم نتائج.</p> <p>ويستمر تنقيح أدوات التعلم في مجال الإدارة القائمة على النتائج.</p>			
	<p>أقر المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2008 استراتيجية الموارد البشرية. ونظام برنامج تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات (PACE)، المستند إلى الإنترنت، جاهز لإطلاقه في بنهاية مارس/آذار 2009، وسيكون الإبلاغ متاحاً للبدء في تحليل البيانات ورصد استخدام النظام واكتماله. ويجري العمل على تحسين أدوات النظام وإجراءاته وتكييفها لأغراض التنفيذ. وتعتبر هذه التوصية مكتملة.</p>	<p>تعتبر الأمانة أن استكمال جميع الموظفين والمديرين لتقييمات نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات شرطاً مهماً للمساءلة وأنه على درجة بالغة من الأهمية في نجاح نظام الإدارة القائمة على النتائج. وتستكشف الأمانة تقانات تبسيط وتحسين الوصول إلى نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات: وسوف تُبين التفاصيل في وثيقة الاستراتيجية المقبلة بشأن الموارد البشرية التي ستعرض على المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2008. وسيتم الأخذ بالأدوات والإجراءات المحسنة لهذا النظام من أجل تحسين رصد أداء الموظفين وتوفير التعليقات.</p> <p>وفي إطار النظام الموحد للأمم المتحدة، سيواصل البرنامج الالتزام بالاتفاق الجماعي بشأن إدخال نظام ربط الأجور بالأداء: وعندما يتحقق ذلك، فإن نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات سيظل يشكل الأساس لقياس الأداء. على أنه ستظل هناك تحديات كبيرة تتعلق بالامتثال، وتبحث شعبة الموارد البشرية سبل التصدي لها.</p>	<p>التوصية 8</p> <p>يمكن للأمانة اتخاذ تدابير لتسهيل إقبال الموظفين على استخدام نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات والتشجيع على الانتهاء من الاجتماعات والتقييمات المتعلقة بهذا النظام بدرجة عالية من الجودة من خلال ما يلي:</p> <p>تبسيط نظام ووثائق إدارة الأداء وتحسين القدرات؛</p> <p>تيسير الوصول إلى نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات لجميع الموظفين على قدم المساواة؛</p> <p>ربط الأجور بالأداء على أساس نتائج تقييمات نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات؛</p> <p>إدراج الانتهاء من تقييمات الموظفين، بدرجة رفيعة من الدقة، كهدف شخصي لكل</p>	<p>21-</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
			مدير حتى يتم تقييمهم على أساس تحقيق هذا الهدف.	
يعالج نظام برنامج تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات (PACE) المستند إلى شبكة الانترنت هذه التوصية. ونحن نشجع الأمانة على النظر مجدداً في الأجر المتصل بالأداء إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الأخرى.	ستستكمل شعبة الموارد البشرية وضع إطار وإجراء لرصد تقييم الموظفين في إطار نظام برنامج تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات (PACE)، بغية تحسين نوعية تقييم الأداء واكتماله.	تعترف الأمانة بأن تحسين جودة تقييمات نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات يمكن أن يدعم تنمية قوة العمل واستبقائها. وسيتم من الآن فصاعداً استعراض تقييمات نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات مرة كل سنتين بدلاً من كل سنة بسبب قيود التمويل والموارد.	التوصية 9 قد تنتظر الأمانة في إجراء استعراض لعينة عشوائية من تقييمات نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات سنوياً واستخدام النتائج لتوفير إرشادات للموظفين بشأن كيفية تحسين جودة التقييمات عند اللزوم.	22-
التعلم من النتائج				
نحيط علماً بحصيلة التدابير المتخذة استجابة لتوصية مراجعة الحسابات.	يتم إصدار نوعين من تقارير المساءلة: تقرير الأداء السنوي والتقارير الموحدة عن المشروعات، بصورة منفصلة، وهو ما وافق عليه المجلس التنفيذي باعتباره من متطلبات الحوكمة. وتُعتبر هذه التوصية مكتملة.	تتفق الأمانة مع الجزء الأول من هذه التوصية وسوف تحسّن جمع ونشر الدروس المستفادة من رصد وتقييم أداء المشروعات. ويتم تبادل المعلومات المتعلقة بممارسات الرصد من خلال أدوات نظام نقل المعلومات PassIt-On وحلقات العمل السنوية حول الإبلاغ، التي تساعد على تعميق وعي الموظفين بتلك الممارسات. وسوف تواصل الأمانة إعداد تقريرين منفصلين عن الأداء لأنهما يحققان أغراضاً مختلفة: حيث ينقل التقرير الموحد عن المشروعات والنتائج على مستوى المشروعات إلى الجهات المانحة والجمهور؛ وأما تقرير الأداء السنوي فينقل النتائج الموسسية إلى المجلس والجمهور العام. ولا تُعدّ الأمانة تقارير التقييم للتقارير الموحدة عن المشروعات، وإنما يتم إعداد وثيقة داخلية لإطلاع المديرين على الدروس المستفادة أثناء إعداد التقارير الموحدة عن المشروعات.	التوصية 10 قد تود الأمانة تنفيذ عملية منهجية للسماح بتبادل الدروس المستفادة من رصدها للنتائج وتقييم المشروعات بين الشعب والمشروعات والمكاتب القطرية والإقليمية. كما يمكن للأمانة النظر فيما إن كانت في حاجة إلى كلا التقريرين السنويين اللذين يلخصان بيانات "التقرير الموحد عن المشروعات: تقييم" وتقرير الأداء السنوي.	23-

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
الخطوات القادمة			
	<p>انتهت المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من تسمية فرقة العمل وجهات التنسيق المعنية بالإدارة القائمة على النتائج، وهي ستشكل جزءاً من فريق خبراء الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج كله.</p> <p>وقد تم تعديل قالب خطة العمل للمكاتب القطرية، بما يتماشى مع مصفوفة النتائج الاستراتيجية للفترة 2008-2011. ويتواصل العمل على تنقيح الدليل التوجيهي للإدارة القائمة على النتائج وكذلك قالب خطة العمل لشعب المقر والمكاتب الإقليمية، وذلك ريثما يُستكمل إطار النتائج الإدارية.</p>	<p>توافق الأمانة على أن استمرار التزام الإدارة العليا بالإدارة القائمة على النتائج يتسم بأهمية محورية في نجاح إطار التسيير والإدارة في البرنامج. وقد جرى تعميم الإدارة القائمة على النتائج، وإنشاء وحدة لتنسيقها تابعة لمكتب المدير التنفيذي وسوف تتولى هذه الوحدة: (1) تنسيق الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج؛ (2) توجيه موظفي الإدارة القائمة على النتائج؛ (3) بناء قدرة الموظفين والنظراء الحكوميين والشركاء؛ (4) تحديث سياسات الإدارة القائمة على النتائج وخطوطها التوجيهية ووثائقها وأدواتها لتخطيط الأداء؛ (5) استعراض الأداء وتوفير التعليقات للمستخدمين الداخليين والخارجيين لتعزيز الشفافية والفهم والتطبيق؛ (6) توفير توجيهات بشأن أهداف الإدارة القائمة على النتائج ومسئولياتها وسلطاتها وإجراءاتها التشغيلية حسب اللزوم للنهوض بممارسات الإدارة القائمة على النتائج. وسوف تواصل الوحدة توفير الدعم التقني والمساندة لزيادة قدرة مديري مهام الإدارة القائمة على النتائج والمنسقين في المكاتب الإقليمية والقطرية والمقر.</p> <p>وسوف تقوم الأمانة بما يلي: (1) إصدار تعميم من المدير التنفيذي؛ (2) إعادة تشكيل مديري مهام الإدارة القائمة على النتائج وشبكة المنسقين؛ (3) تحديث دليل توجيه الإدارة القائمة على النتائج؛ (4) تحديث الخطوط التوجيهية والأدوات المتعلقة بتخصيص العمل واستعراض الأداء.</p> <p>ولا يمكن للأمانة تنفيذ نظام الأجر مقابل الأداء في النظام الموحد الحالي للأمم المتحدة، ولكنها ستواصل الاعتراف بتحقيق النتائج ومكافأتها من خلال تقديم المكافأة السنوية للاستحقاق والجدارة للموظفين والفرق والمكاتب.</p>	<p>24- التوصية 11</p> <p>قد تود الإدارة العليا للأمانة اتخاذ تدابير أخرى لكي توضح للموظفين استمرار التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وذلك مثلاً من خلال:</p> <p>المكافأة على تحقيق النتائج؛</p> <p>تحديث وثائق الإدارة القائمة على النتائج؛</p> <p>مواصلة الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها شعبة الإدارة القائمة على النتائج من خلال إرساء شبكة من خبراء هذه الإدارة في البرنامج.</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/ الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
استجابة الأمانة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)"			
الاستعداد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام			
<p>يؤكد رأي المراجعة الواضح بشأن الكشوف المالية لسنة 2008 أن الأمانة قد عالجت توصيتنا بصورة كافية. وينظر تقريرنا المرافق للكشوف المالية والمقدم إلى هذا المجلس في المسائل الرئيسية الناشئة عن مراجعتنا للكشوف المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.</p>	<p>في سياق التحضير لإقفال الحسابات في نهاية سنة 2008، تكفلت الأمانة بأن تتمكن حسابات سنة 2008 من أن تصمد أمام متطلبات المراجعة الصارمة. وقد ساعد الأمانة اعتماد سياسة محاسبية رئيسية مبكراً في 2006 - وهي سياسة تثبيت النفقات على أساس مبدأ التسليم على التوصل إلى فهم كامل لهذه السياسة لدى الذين سينفذونها في مختلف أنحاء البرنامج. وصدرت مبادئ توجيهية تفصيلية تتعلق بالإقفال في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول، بالإضافة إلى تنظيم التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعلى الشؤون المالية قبل سنة 2008 وخلالها. وأثبت هذا كله فائدته الكبرى في إنجاح إقفال الحسابات بنهاية السنة. وقد أعدت حسابات 2008 مع مراعاة توصيات قدمها كل من مراجع الحسابات الخارجي والداخلي أثناء استعراض حسابات الأشهر التسعة، ومع مراعاة الدروس المستفادة من عمليات إقفال الحسابات الماضية والأخيرة. وأثناء إعداد الحسابات واستكمالها، أجرت الأمانة حوارات دورية مع مراجعي الحسابات الخارجيين، كما التمسث المشورة من</p>	<p>ينبغي ملاحظة أن الغرض من إعداد واستعراض الحسابات للأشهر التسعة الأولى من عام 2008 هو تسليط الضوء على القضايا ومجالات المخاطر قبل الإقفال النهائي، ومن ثم السماح للأمانة باعتماد خطط الإقفال النهائي مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من الإقفال المؤقت في سبتمبر/أيلول.</p> <p>ويعكف البرنامج حالياً على معالجة جميع القضايا التي طرحها المراجع الخارجي خلال استعراضه للكشوف المالية المؤقتة في سبتمبر/أيلول 2008. واستجابة للتوصيات الواردة أعلاه فإنه:</p> <ul style="list-style-type: none"> • على الرغم من أن إعداد الكشوف المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يمثل للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة¹ ومن ثم الامتثال للمادة 1-13 من النظام المالي، فسوف يُقترح على المجلس خلال دورته السنوية إجراء تعديل في المادة 1-13 من النظام المالي إلى جانب عرض الكشوف المالية؛ • وعلى غرار حسابات الأشهر التسعة فسوف تتضمن الكشوف المالية النهائية لعام 2008 مقدمة وقسماً عن الأداء المالي؛ • أُعيدت صياغة واستعراض السياسات المحاسبية المتعلقة بالإيرادات المتحققة من الاستثمارات والمساهمات العينية بالاشتراك مع المراجع الخارجي قبل الانتهاء من الكشوف المالية النهائية لعام 2008؛ 	<p>التوصية 1 -25</p> <p>من أجل ضمان اتخاذ الخطوات الضرورية والتأكد من أن الأرقام والبيانات الواردة في الكشوف المالية مدعومة بأدلة كافية لمقابلتها بفحص المراجعة، يحتاج البرنامج إلى وضع خارطة طريق واضحة تحدد المواعيد النهائية لمعالجة المسائل المثارة في استعراضنا وفي الاستعراض الذي أجراه مكتب المراجعة الداخلية لا سيما فيما يتعلق بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعديل النظام المالي للبرنامج للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. • إدراج مقدمة في الكشوف المالية. • استعراض السياسات المحاسبية المناسبة والتأكيد عليها بشأن الإقرار بالإيرادات المتأتية من الاستثمارات والمساهمات العينية.

¹ الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعني الامتثال تلقائياً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>لجنة المراجعة.</p> <p>وعلى أساس جميع التدابير التي اتخذتها الأمانة وما أدخلته من توصيات في حسابات 2008، فإنها تعتبر أن هذه التوصيات قد اكتملت.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • أضيفت إلى مذكرة الإدراج ذات الصلة بيانات عتبة رسملة الأصول. وأعيدت صياغة واستعراض السياسات المحاسبية القائمة المتعلقة بخطط المعاشات التقاعدية المحدد نظام الاشتراك فيها، والأطراف ذات الصلة، والالتزامات الطويلة الأجل الأخرى. وأضيفت فقرة إضافية تتعلق بخصم القروض. وسوف يسجل البرنامج التزامه بالتبعية المباشرة غير المتوقعة في مذكرة إدراج. • استُخدمت القوائم المرجعية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ عام 2007 كمييار لتصميم الكشوف امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُجري استعراض داخلي للكشوف المالية للأشهر التسعة مقابل التوجيهات المقدّمة. وسيتم إجراء استعراض رسمي للإقفال حتى نهاية العام وعرض تلك الوثائق على المراجع الخارجي والإدارة العليا خلال الإقفال في نهاية عام 2008. • ستجري تسوية تقييم مخزون السلع مع الحساب المادي وسيجري تعديل الفرق وفقاً للحساب المادي في نهاية العام. وإذا استمرت الفروق بعد التسوية فسيتم تعديل قوائم جرد السلع بحيث تعبر عن الكميات المادية الفعلية. • تعمل شعبة المالية في تعاون وثيق مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ووحدات المقر لكفالة التسجيل الدقيق والكامل للسلع والخدمات المقدّمة قبل نهاية العام. • سيجري استعراض الإيرادات والنفقات لكفالة وقفها على الوجه المناسب والتحقق منها خلال الإقفال في نهاية العام. • تعمل شعبة خدمات الإدارة، بمساعدة من شعبة المالية، في تعاون وثيق مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ووحدات المقر لكفالة دقة البيانات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات. • تم تقديم مواد تدريبية إلى جميع المكاتب القطرية وتتاح أيضاً هذه المواد التدريبية على الموقع الشبكي. وشملت المتابعة النشطة عروضاً للمديرين القطريين في أعقاب 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع سياسات محاسبية مقبولة تتسم بالشفافية الكافية فيما يتعلق بحدود رسملة الأصول، وخطط المعاشات التقاعدية المحدد نظام الاشتراك فيها، والأطراف ذات الصلة، وخصم القروض، والالتزامات الطويلة الأجل الأخرى، والالتزامات المالية المتعلقة بالتبعية المباشرة غير المتوقعة. • استعراض أرقام وكشوف الحسابات بمقارنتها بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام التوجيهات التي قدمنا. • ضمان توافق قيم السلع والمخزونات المقيدة في الحسابات مع المخزونات الموجودة. • ضمان وجود كامل أرقام المصروفات من خلال إجراء تحقيق شامل ودقيق في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي، بخصوص السلع والخدمات المستخدمة قبل نهاية السنة. • رصد واستعراض المصروفات والإيرادات قصد ضمان إقرار جميع

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
		<p>الاجتماع العالمي للبرنامج، والتنسيق من جانب رئيس الشؤون المالية.</p> <p>وتعرب الأمانة عن قبولها وتقديرها لتوصيات المراجع الخارجي التي ستساعد الأمانة في تحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد ساعدت التحسينات التي أدخلتها الأمانة منذ عام 2006 في إطار الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إعداد حسابات الفترة 2006-2007 وفي المضي قدماً نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2008.</p> <p>الإطار الزمني المقترح للتنفيذ. يجري حالياً تنفيذ جميع التوصيات السالفة الذكر خلال إقفال حسابات عام 2008 والتي ستعرض على المراجع الخارجي بحلول 31 مارس/أذار كما هو محدد في المادة 13-3 من النظام المالي.</p>	<p>المستحقات والحسابات الدائنة والحسابات المدينة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • العمل على إحراز تقدم على مستوى كل من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي قصد ضمان تقارير شاملة ودقيقة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات. • ضمان تدريب العدد الضروري من الموظفين من أجل ضمان سلاسة المرحلة الإنتقالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
	<p>خلال آذار/مارس 2009، نوقش نهج تقييم المزايا في اللجنة التوجيهية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II).</p> <p>وقد اقترح أن تحدّد قبل بدء التشغيل المؤشرات التي ستستخدم في تقييم مزايا شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II)، وذلك بالتشاور مع شعبة إدارة الأداء والمساءلة ومكتب التقييم. وسيجري إطلاع المجلس في الوقت المناسب على الإطار والمؤشرات مما تمّ وضعه لهذا الغرض.</p>	<p>تعترف الأمانة بأهمية إثبات قيمة الاستثمارات، وتعترم القيام بذلك حالما ينقضي وقت كافٍ بعد بدء تشغيل النظام وتمرس المستعملين تماماً على النظم والعمليات الجديدة. كما ينبغي ملاحظة أن النسخة الثانية من نظام ونجز قد تم تخطيطها كعدد من النسخ السنوية التي لن تتضح قيمتها الكاملة بمجرد إدخال نسخة عام 2009، وقد يكون من الملائم أكثر انتظار النسخ التي ستصدر في المستقبل.</p> <p>وسوف تستحدث الأمانة نهجاً لقياس الفوائد المتحققة من التطوير استناداً إلى المبادئ التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • سيجري تحديد مجموعة من التدابير الكمية وكذلك النوعية عند الإمكان وستوضع خطوط الأساس قبل البدء في تشغيل النسخة الثانية من نظام ونجز. • سيجري استقصاء مجالات العمل والأدوار ذات الصلة بعد انقضاء مدة زمنية 	<p>26- التوصية 2</p> <p>إننا نعتقد أن على البرنامج أن يعيد النظر في قراره القاضي بعدم تقدير الوفورات التي ستتحقق نتيجة لتطبيق النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) وأن يجمع المعلومات بمستوى كافٍ من التفصيل يمكن من التدليل على أن تكلفة المشروع إنما تمثل استثماراً جيداً.</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
		<p>مناسبة وذلك لتقييم مستوى الفوائد المتحققة.</p> <p>وسوف تستخدم النتائج للمساعدة في إثراء القرارات المتعلقة بالاستثمارات المقبلة وقد يُعرض موجز بالنتائج على المجلس التنفيذي في أواخر عام 2010.</p>		
	<p>ستنفذ الأمانة عمليات معينة لتحسين الاختصاصات بدءاً من 2010.</p>	<p>ستجري رسملة تكلفة نظام ونجز 2 (WINGS II) باعتبارها أصولاً في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتزعم الأمانة إجراء استثمار سنوي يمثل نسبة معينة من تكلفة هذه الأصول للحفاظ عليها وتطويرها. كما تزعم الأمانة إدخال مجموعة محدودة من التحسينات في أداء النظام من خلال النسخ السنوية من نظام ونجز 2 (WINGS II).</p> <p>وسوف يتم إعطاء الأولوية في نسخة عام 2010 والنسخ اللاحقة للتحسينات المؤجلة من التشغيل الأولي لنظام ونجز 2 (WINGS II)، وخاصة التحسينات المؤجلة التي تُحسّن الضوابط المالية والداخلية والكفاءة التشغيلية. على أنه سيُتعمّن موازنة أولويتها على أساس متطلبات العمل الجديدة التي ربما تكون قد نشأت في الوقت ذاته.</p>	<p>التوصية 3</p> <p>يتعين على البرنامج أن يضع جدولاً زمنياً واضحاً محدد التكاليف لتنفيذ العناصر المرجأة حالياً من نظام ونجز 2. ولهذا الإجراء ضرورته من حيث دعمه لتحسين الكفاءة ولتوفير مستوى سليم من الرقابة المالية الداخلية للمستقبل.</p>	<p>-27</p>
	<p>حل بدء تشغيل النظام</p> <p>في مارس/آذار 2009، تجري اختبارات تثبيت المستعملين للحل. وينطوي ذلك على اختبارات شاملة لحل التكامل ضمن بيئة تشمل البيانات المنقولة من النظم الحالية.</p> <p>حل نظام ساب الكامل</p>	<p>حلول بدء تشغيل النظام</p> <p>من الأسباب الرئيسية لإجراء استخدام حل نظام ساب (SAP) بشكل كامل ومتكامل في تتبع وتقييم السلع هو فترة السنتين أو الأربع سنوات التقديرية المطلوبة لنشر ذلك الحل على مئات من المكاتب الميدانية.</p> <p>ويجري تنفيذ حل مؤقت، ولكنه مازال متكاملاً، باستخدام نظام البرنامج لتحليل وإدارة حركة السلع كومباس (COMPAS) ونظام ساب (SAP) في مرحلة بدء التشغيل لدعم</p>	<p>التوصية 3</p> <p>هناك حاجة إلى توجيه الاهتمام بصورة عاجلة إلى مسألة تنفيذ التحسينات المخطط لإدخالها على نظم مراقبة السلع الأساسية وتقييمها.</p>	<p>-28</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	لا تخطط الأمانة لأية تدابير جديدة فيما يتعلق بحل ساب (SAP) الكامل إلا بعد بدء تشغيل النظام.	<p>متطلبات تتبّع السلع في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لحين التنفيذ الكامل للحل القائم على نظام ساب (SAP).</p> <p>وهذا الحل المقترح يُعتبر قوياً ومتكاملاً تماماً ومستنداً إلى ارتباط ثنائي موثمت بين نظام ساب (SAP) ونظام كومباس (COMPAS). ويشمل هذا الارتباط تحقيق التزامن اليومي لكميات المخزونات في نظام ساب (SAP) مع الكميات المسجّلة في نظام كومباس (COMPAS). ويستكمل هذا الحل من خلال عملية مؤتمتة لرسملة التكاليف ذات الصلة في جرد المخزونات، ويستند ذلك إلى المعاملات المالية المسجّلة في نظام ساب (SAP) كجزء من التوريد المنتظم للمخزونات، وعمليات النقل والمناولة.</p> <p>وتم تصميم الحل للاستفادة من بيانات الجرد والبيانات المالية ذات الصلة المسجّلة بالفعل كجزء من العمليات اللوجستية والمالية.</p> <p>حل نظام ساب (SAP) الكامل</p> <p>تم تجنب ميزانية لاستكمال تهيئة واختبار الحل الكامل لنظام ساب (SAP) بما يتيح تجريب الحل الجديد في بضع مكاتب ميدانية قبل الشروع في تنفيذه بالكامل.</p>	
الحسابات السنوية المراجعة لسنة 2008 (WFP/EB.A/2009/6-A/1)			
التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام			
	أدت أزمة الأسواق المالية وما اتصل بها من تدابير تتعلق بتفادي المخاطر المتطرفة إلى خسائر متحققة وغير متحققة تتجاوز الدخل المتأتي عن الفوائد خلال 2009. ويعود أساساً تدني أداء مديري الاستثمارات الخارجيين في بيئة		<p>29- التوصية 1</p> <p>نوصي بأن يأخذ البرنامج في اعتباره المعلومات الواردة في الكشوف المالية عند استعراض وإدارة أداء حافظة استثماراته، وتحديث مبادئه التوجيهية الخاصة</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>الأسواق الشديدة الصعوبة إلى خسائر غير متحققة في حافظات الاستثمارات القصيرة الأجل. وتود الأمانة أن تبين أن جميع الاستثمارات التي قام بها البرنامج تمثل بالكامل لسياسة البرنامج الاستثمارية.</p> <p>وبينما كان أداء الاستثمارات في الأجل المتوسط إيجابياً تماماً، فإن التقلبات التي شهدتها عام 2008 فرضت على الأمانة تبني عدد من التدابير على النحو المبين أدناه. وفي تحديث الخطة الإدارية</p> <p>(WFP/EB.1/2009/6-A/1/Corr.1)، أبلغت الأمانة المجلس خلال الدورة العادية الأولى في 2008 أن التدابير التالية اتخذت للحد من تعرض الاستثمارات القصيرة الأجل للمخاطرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ إنهاء عقد مدير الاستثمار المسؤول عن النسبة الأعلى من الأوراق المالية المتدنية الأداء؛ ◀ تخفيض حجم حافظة الاستثمارات القصيرة الأجل ونقل الأموال هذه إلى صناديق سوق المال؛ ◀ اعتماد مبادئ توجيهية للاستثمارات تتسم بقدر أكبر من المحافظة. <p>ويجري العمل تدريجياً، وعندما تسمح سيولة الأسواق بذلك، على تصريف أصول معينة تعرضت للخسارة (بالدرجة الأولى أوراق مالية إسكانية مدعومة بأصول وروونات</p>		<p>بالاستثمار، ورصد تصفية متخلفات استثماراته.</p>





توصيات المراجع الخارجي	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني
		<p>عقارية كانت جميعها على درجة AAA وقت شرائها) ولم تعد لذلك تمثل بسياسة البرنامج الاستثمارية. وبتاريخ 30 أبريل/نيسان 2009، كانت متخلفات الأوراق المالية لا تزيد عن 7 في المائة من النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل بالمقارنة بنسبة 11 في المائة بنهاية 2008، بينما بلغت نسبة النقدية ومعادلات النقد إلى الاستثمارات القصيرة الأجل في ذلك التاريخ 74 في المائة و 26 في المائة، بالمقارنة مع 68 في المائة و 32 في المائة بنهاية 2008. وتستمر توقعات الأسواق المالية يشوبها الغموض بينما تقارب اسعار الفائدة الصفر: ومع ذلك، أجري تخفيض كبير على تعرض الاستثمارات للمخاطرة، وكان عائد الاستثمارات العام خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2009 ايجابياً بعض الشيء.</p>	
<p>30- التوصية 2</p> <p>بما أن الكشوف المالية تقدم الآن معلومات موثوقة عن كمية السلع الغذائية وقيمتها المحتفظ بها في 31 ديسمبر/ كانون الأول، فقد يود البرنامج أن يستخدم هذه المعلومات للتأكد من أن الكميات المحتفظ بها تمكن البرنامج من أداء مسؤولياته بفعالية.</p>		<p>في 31 ديسمبر/2009، بلغ مجموع المخزون الذي يحتفظ به البرنامج 1.6 مليون طن متري مما يمثل من السلع الغذائية ما يلزم لمواصلة عمليات البرنامج لمدة 4.7 أشهر. أما المهلة المتوسطة المستغرقة بين شراء السلع الغذائية وتوزيعها فهي نحو 138 يوماً أو 4.6 أشهر. ولتفادي الانقطاع في تدفق الإمدادات ولتخفيف حالات النقص في الأغذية، يخزن البرنامج السلع مسبقاً في مستودعات في أماكن مختلفة. وتقع هذه المستودعات بصورة رئيسية في بلدان ترتفع فيها ارتفاعاً كبيراً معدلات انعدام الأمن الغذائي وحيث نقل الأغذية يأخذ وقتاً كبيراً.</p>	

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>ومن بين البلدان العشرة التي عينها المراجع الخارجي. والتي تمثل 65 في المائة من المخزونات التي يحتفظ بها البرنامج، كانت ثمانية منها في تلك البلدان.</p> <p>ونظراً للمهلة المتوسطة اللازمة بين شراء السلع وتوزيعها والحاجة إلى تخزين السلع مسبقاً في الأماكن غير الآمنة غذائياً، فإن الأمانة تعتقد أن مستوى المخزونات الموجودة تحت اليد بنهاية 2008 كان مناسباً. على أن الأمانة ستواصل رصد شراء السلع بغية تحسين المهل الزمنية اللازمة في عملية الشراء وضمان الحفاظ على المستوى المناسب.</p>			
	<p>تثمن الأمانة التوصية التي قدمها المراجع الخارجي بشأن الأرصدة النقدية للبرنامج وزيادة 220 مليون دولار أمريكي في عام 2008، وهي زيادة بقرابة 15 في المائة بالمقابل لمستوى الأرصدة عند نهاية عام 2007. والتوصية تؤكد على أن تشمل الأرصدة النقدية الاستثمارات طويلة الأجل المخصصة لتمويل جزء من مستحقات الموظفين وغيرها من المستحقات طويلة الأجل. ومن إجمالي الاستثمارات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل البالغة 1.4 مليار دولار، يتعلق مبلغ 1.2 مليار دولار بفئة البرامج والمشروعات ثمانية الأطراف، مع رصيد 200 مليون دولار يتعلق</p>		<p>التوصية 3</p> <p>إننا إذ نلاحظ أن رصيد النقدية والاستثمارات المحفوظ به في نهاية السنة بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، مما يعكس نمواً في مستوى عمليات البرنامج في 2008، فإننا نوصي بأن يثبت البرنامج من بقاء المستوى المحفوظ به من النقدية مناسباً لاحتياجات البرنامج، ومن كيفية استخدام هذه الأموال في المستقبل.</p>	<p>31-</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي
	<p>بالحساب العام والحسابات الخاصة.</p> <p>وكما تمت الإشارة إلى ذلك تحت التوصية 5 أدناه، فإن إجمالي عائد البرنامج لعام 2008 بلغ 5 مليار دولار، 70 في المائة أعلى من مستوى إيراد 2007 الذي كان 2.9 مليار دولار، مع زيادة في الرصيد النقدي بسبب 15 في المائة.</p> <p>وأشار المراجع الخارجي في تقريره إلى أن بنهاية عام 2008، كان لدى البرنامج 970 مليون دولار من النقد وما شابه ذلك، مما عكس توقعات الأمانة للاسترداد المطلوب على الأجل القصير لتلبية الاحتياجات التشغيلية. كما كان ثمة استثمارات قصيرة الأجل بلغت 458 مليون دولار خصصت لتمويل البرامج في المستقبل وتغطية التكاليف، التي ستصفي لتمويل أنشطة البرنامج. وبحلول نهاية 2008، بلغت المدفوعات المستحقة لدى البرنامج 613 مليون دولار وتقريبا نفس المستوى من أوامر الشراء المفتوحة بنحو 600 مليون دولار. ومن المتوقع أن يتم تدريجيا تسديد هذه المدفوعات خلال عام 2009 في ظل المستوى الحالي للنقدية الذي شهد ارتفاعا بفضل المدخولات النقدية خلال 2009.</p> <p>وتعتبر الأمانة بأن مستوى النقدية لدى البرنامج كما هو وارد في حسابات 2008 المبلغ عنها مناسبة. في حين أن مستوى نهاية 2008 كان أكبر بقليل مما كان عليه في العام المنصرم، وستستخدم الأرصدة النقدية لتلبية الاحتياجات</p>		



تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	التشغيلية للبرنامج.			
	<p>الأمانة ملتزمة بالتمويل الكامل للخصوم المتعلقة بمستحقات الموظفين.</p> <p>وخلال الدورة السنوية للمجلس لعام 2008، وبعد ملاحظة إعراف البرنامج بمستحقات الموظفين من نهاية 2007، عرضت الأمانة على المجلس أربعة خيارات لتحقيق التمويل الكامل لهذه الخصوم.</p> <p>والمؤشرات الأولية هي الخيار الأنسب لتمويل هذه الخصوم المتمثل بإدراج مبلغ للاستهلاك في الخطة الإدارية أو في تكاليف الموظفين العادية. على أن الأمانة لا تزال تدرس عن كثب الخيارات الأخرى قبل تقديم توصيتها إلى المجلس.</p>		<p>التوصية 4</p> <p>عند النظر في تمويل الخصوم المتعلقة بمستحقات الموظفين، واستناداً إلى أن الأصول الحالية ممولة بالكامل فعلاً من خلال الصندوق العام، نوصي بأن ينظر البرنامج في خيارات التمويل في المستقبل على ضوء الفائدة المحتملة للأهداف الاستراتيجية للمنظمة.</p>	-32
	<p>أعطى مراجع الحسابات الخارجي وصفاً مناسباً للأسباب التي يستند إليها الفائض البالغ 1.4 مليار دولار أمريكي الذي أوردته الأمانة في الكشوف المالية للبرنامج لسنة 2008. غالباً ما يكون فيه تأخر زمني بين تأكيد المساهمات واستخدامها.</p> <p>وقد بلغت المساهمات في البرنامج 5 مليار دولار أمريكي في 2008، وهذا مستوى غير مسبوق. ومن أصل هذا المبلغ، يُعزى 1 مليار دولار أمريكي لنداء البرنامج</p>		<p>التوصية 5</p> <p>بناء على ملاحظتنا للفائض الكبير الذي أبلغ عنه البرنامج عن 2008، وعلى الرغم من الفارق الزمني الحتمي بين التمويل والإنفاق، نوصي بأن يستعرض البرنامج مدى ما يُحتفظ به من أرصدة وفائض لأغراض الإنفاق في المستقبل.</p>	-33

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود.</p> <p>وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2008، فإن بعض المعاملات التي كانت تُعامل كنفقات، أصبحت الآن تخضع للرسلة، من قبيل المخزونات والأصول الثابتة. وبنهاية 2008، بلغت قيمة هذه البنود مجتمعة 1.1 مليار دولار أمريكي.</p> <p>وفيما يتعلق بمبدأ الإعراف بالنفقات على أساس التسليم، فإن أوامر الشراء الصادرة عن البرنامج والتي لم يتم التسليم بموجبها في 2008 ستُحمل على هذا الفائض عند التسليم في الفترة التالية. وبنهاية 2008، بلغت طلبات الشراء المعلقة هذه 600 مليون دولار أمريكي.</p> <p>إضافة إلى هذا فإن المهلة المتوسطة للمساهمات (التي تم تقديم شرح بشأنها سابقاً) يعني أن المساهمات المتلقية بعد شهر أغسطس/آب في سنة ما يتم استخدامها في السنة التالية؛ وهذا يشكل جزءاً من فائض الرصيد بنهاية السنة. حتى نهاية السنة لا يمكن أن تستخدم إلا في السنة التالية مما يُسهم في رصيد الفائض بنهاية العام.</p>			
	<p>يتفق العرض الحالي لأجر المسؤولين الإداريين الرئيسيين مع الإفصاح المطلوب بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتعين أن يناقش مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أي إفصاح إضافي يتجاوز متطلبات المعايير</p>		<p>التوصية 6:</p> <p>بغية دعم الشفافية والممارسات الفضلى في إعداد التقارير، نوصي بأن يقوم البرنامج في المستقبل بالكشف بشكل منفصل عن مرتبات كبار الموظفين لديه ومستحقات</p>	<p>34-</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
	<p>المحاسبية الدولية، نظراً لأن الإفصاح الموصى به يتعين أن يُعتمد بصورة موحدة لدى جميع وكالات الأمم المتحدة.</p> <p>وقد تمثل هدف الأمانة الرئيسي عند إعداد الكشوف المالية لسنة 2008 في ضمان الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما استعرضت الأمانة الإفصاحات حول هذا الموضوع في عدد من كيانات القطاع العام التي اعتمدت هذه المعايير المحاسبية، وخلصت إلى أن القطاع العام لم يعتمد ممارسة موحدة لتقديم إفصاحات الجهات المعنية في كشوفها المالية.</p>		<p>المدير التنفيذي ومستحقات نواب المدير التنفيذي.</p>	
التوصيات التي قدمها المراجع الخارجي للحسابات في التقارير السابقة				
	<p>انظر الاستجابة للتوصيتين 2 (البند 26) و 3 (البند 27) أعلاه.</p>		<p>توصية 7</p> <p>متابعة لتقريرنا السابق عن تنفيذ نظام ونجز 2 (WINGS II)، فإننا نوصي بأن تقوم الأمانة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◀ إبراز قيمة الاستثمار في ونجز 2 بأعداد تقييم للوفورات التقديرية، ومن ثم تعقب الوفورات المتحققة بالفعل؛ ◀ إعداد جدول زمني لتنفيذ عناصر ونجز 2 التي أرجنت مهامها إلى ما بعد موعد التنفيذ الرئيسي. 	<p>-35</p>

تعليقات مكتب مراجعة الحسابات الوطني	الإجراءات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير	استجابة البرنامج/الإجراءات المتخذة حتى تاريخ التقرير السابق	توصيات المراجع الخارجي	
<i>التدليس ومدفوعات الإكramيات وحالات الشطب والخسائر</i>				
	<p>تقبل الأمانة توصية مراجع الحسابات الخارجي هذه وستعمل، بدءاً من 2009 على كفاءة إدراج مذكرات شاملة في الكشوف المالية فيما يتعلق بالخسائر والمدفوعات الخاصة، بما فيها المبالغ المقدمة والمشطوبة خلال السنة. وسيناقش محتوى المذكرات هذه وشكلها مع مراجع الحسابات الخارجي.</p>		<p>التوصية 8 سعيًا نحو تحسين الشفافية فإننا نوصي بأن تُدرج الأمانة في الكشوف المالية في المستقبل مذكرة شاملة عن الخسائر والمدفوعات الخاصة، تبين كحدّ أدنى المبالغ المشطوبة خلال السنة.</p>	-36

